التحليل المكاني لبنية المشاريع الاستثمارية المرخصة والفرص المستقبلية المتاحة في محافظة ديالى للمدة من عام ٢٠٠٩-٢٠١٥

الكلمات المفتاحية : الاستثمار، الفرص، بنية

البحث مستل من اطروحة دكتوراه

الاستاذ الدكتور **المدرس المساعد**

عبد الله حسون محمد **هشام توفيق جميل خورشيد**

AbdAllhHasson@yahoo.com **hishamt.ht@gmail.com**

جامعة ديالى/ كلية التربية للعلوم الانسانية

المخلص

ان البنية المكانية هي نتاج لعملية تفاعل عدة عوامل اساسية منها الاقتصادية التي تضم الموارد والإمكانات الطبيعية والبشرية في الحيز المكاني حيث تشمل العديد من الخصائص المرتبطة بعدة متغيرات منها الموارد المائية و المعدنية اضافة الى خصائص السكان وحجم الحيز المكاني نفسه والذي يتمثل بالمساحة ، كل ذلك ينعكس في الفعاليات الاقتصادية الموجودة في هذا الحيز ومنها العملية الاستثمارية، حيث جاء هذا البحث من خلال مبحثين ليتناول العلاقة المكانية بين المشاريع الاستثمارية المرخصة من قبل هيئة استثمار محافظة ديالى للمدة من عام ٢٠٠٩ – ٢٠١٣ وخصائص المكان الذي اقيمت عليه والفرص المتاحة حتى عام ٢٠١٥ التي خطط لاقامتها ، اذ ان البنية المكانية تمثل سلسلة من العمليات ذات طبيعة نسقيه من حيث تكوينها وتعتمد في هذا التكوين على جملة من العلاقات المتبادلة و المتداخلة فيما بينها والتي تؤثر الواحدة بالأخرى بشكل متباين تبعا لنوع وحجم متغيراتها وعواملها الطبيعية والبشرية داخل الحيز المكاني وبالتالي ان هذا التباين يتطلب وضع خطط استراتيجية وتنموية زمانية ومكانية تساهم في جذب العديد من الاستثمارات التنموية ومن مختلف الانشطة الاقتصادية ويعتمد ذلك بالدرجة الاساس على طبيعة السياسات التنموية المعتمدة في اي منطقة والخصائص الوظيفية المكانية لتلك المناطق.

المقدمة

ان من الحقائق الجلية التي أثبتتها التطورات الاقتصادية الحديثة في اغلب دول العالم ان هنالك دور فاعل و مؤثر لعنصر الاستثمار (Investment) بمختلف انواعه في تسيير عجلة التنمية الاقتصادية ، والمساهمة في تحقيق التقدم والتطور،ان ما يهمنا في هذا السياق هو دراسة واقع المشاريع الاستثمارية المرخصة من قبل هيئة استثمار محافظة ديالى للمدة من ٢٠٠٩-٢٠١٣ والفرص المتاحة من قبل الهيئة ،للتعرف على الحقيقة الفعلية لأبعاد التنمية المكانية في محافظة ديالى المتوخاة من وراء العملية الاستثمارية ،خصوصا اذا ما اخذ بعين الاعتبار ان اساس العملية الاستثمارية الناجعة في المحافظة هي المفاضلة بين المشاريع الاستثمارية لاختيار المشروع الأفضل من خلال تطابقه مع خصائص البنية المكانية والذي يضمن تحقيق الأهداف المرجوة من وراء انشاء هذا المشروع، لذلك فا أي قرار استثماري لاقامة أي مشروع يجب من أن يستند على دراسة تحليلية تشمل كافة ابعاد العملية الاستثمارية سواء أكانت اقتصادية او اجتماعية اوبيئة اضافة الى الدراسة الفنية والمالية .

مشكلة البحث

- ما هي المقومات الاقتصادية والفرص المتاحة لاقامة المشاريع الاستثمارية في محافظة ديالى ؟،وهل هنالك تطبيق عملي لاستغلال هذه المقومات والفرص؟ .

فرضية البحث

- يقوم البحث على فرضية مفادها ان المحافظة تمتلك العديد من المقومات الطبيعية والبشرية المشجعة على الاستثمار في كافة القطاعات الاقتصادية والخدمية.

اهداف البحث

يهدف البحث الى تسليط الضوء على:

١- تشخيص واقع العملية الاستثمارية في المحافظة و تحديد الامكانات المتاحة التي تساهم في اقامة استثمارات تساهم في تنمية البنية المكانية لمحافظة ديالى.

٣- تحديد اهم المقومات التي تساهم في توفير مناخ استثماري امثل في المحافظة يكون جاذب لمختلف الاستثمارات الداخلية والخارجية.

حدود البحث

تشمل حدود الدراسة بالابعاد المكانية والمتمثلة بحدود محافظة ديالى الادارية حيث تقع في الجزء الأوسط من شرقي العراق حيث تحدها من الشمال محافظة السليمانية ومن الجنوب والجنوب الغربي محافظة واسط وبغداد اما من جهة الشرق فتحدها ايران والتي تعد حدودا دولية بالنسبة للعراق و من جهة الغرب فتحدها محافظة صلاح الدين. أما الابعاد الزمانية فتتمثل بالمدة من عام ٢٠٠٩-٢٠١٥

منهجية البحث

تستند منهجية البحث على استخدام المنهج الوصفي والكمي اضافة الى الدراسة الميدانية في تقصي الحقائق من مصادرها الرئيسة حيث قسم البحث الى مبحثين ، تناول المبحث الاول (اهم المقومات الطبيعية والبشرية المساهمة في نجاح العملية الاستثمارية) ،اما المبحث الثاني فقد تناول(التوزيع المكاني للمشاريع الاستثمارية المرخصة للمدة من (٢٠٠٩-٢٠١٢) اضافة الى توزيع الفرص الاستثمارية مكانيا على اقضية المحافظة).بالاضافة الى اهم الاستنتاجات والتوصيات التي توصل اليها البحث.

المبحث الاول

المقومات الطبيعية والبشرية في محافظة ديالى لعام ٢٠١٣

الموقع الجغرافي والمساحة

تقع محافظة ديالى في الجزء الأوسط من شرقي العراق حيث تحدها من الشمال محافظة السليمانية ومن الجنوب والجنوب الغربي محافظة واسط وبغداد اما من جهة الشرق فتحدها ايران والتي تعد حدودا دولية بالنسبة للعراق و من جهة الغرب فتحدها محافظة صلاح الدين،حيث بلغ مجموع اطوال حدود محافظ ديالى مع جاراتها (١٢٤٠ كم). ينظر جدول(٣) اما من حيث الموقع الفلكي للمحافظة فهي تقع بين دائرتي عرض (٣ -٣٣°)

و(٦ - ٣٥°) شمالاً وخطي طول(٢٢ - ٤٤°) و(٥٦ - ٤٥°) شرقاً و تبلغ مساحة المحافظة بحدود (١٧.٦٨٥ كم٢)، وهي تمثل نسبة مقدارها (٤.١ %) من مجموع مساحة العراق البالغة (٤٣٤١٢٨ كم٢) [١]. تتكون محافظة ديالى من (٦) اقضية و(١٦) ناحية اضافة الى مركز كل قضاء وهي كل من اقضية (بعقوبة و المقدادية والخالص وخانقين وبلدروز وكفري)[٢] ومن حيث مساحة الاقضية فمن خلال الجدول(١) والشكل (١) يتبين ان قضاء بلدروز احتل المرتبة الاولى من حيث المساحة والتي شكلت نسبة (٣٥.٥%) من المساحة الكلية للمحافظة يليه بالمرتبة الثانية والثالثة كل من قضاء خانقين والخالص وبنسبة بلغت (١٩.٩% و ١٦.٦%) على التوالي من مساحة المحافظة، وبالتالي يعد عنصر المساحة في اي حيز مكاني من العناصر المهمة والمؤثرة ايضا في مختلف الانشطة الاقتصادية والمشاريع الاستثمارية اذا ما توفر بقية العناصر او الموارد الاخرى الطبيعية والبشرية التي تلعب دورا مهما ايضا الى جانب المساحة في هذه الاستثمارات، خصوصا الاستثمارت الزراعية والصناعية والاستثمارات السكنية والسياحية وغيرها من الاستثمارات الاخرى التي يلعب فيها عنصر المساحة الدور الاساسي في تنفيذها.تنظر الخريطة(١)

الجدول (١)

مساحة اقضية محافظة ديالى لعام ٢٠١٣

القضاء	المساحة(كم٢)	%من المحافظة	المرتبة
بلدروز	٦٢٨٠	٣٥.٥	١
خانقين	٣٥١٢	١٩.٩	٢
الخالص	٢٩٩٤	١٦.٩	٣
كفري	٢٢٣٦	١٢.٦	٤
بعقوبة	١٦٣٠	٩.٢	٥
المقدادية	١٠٣٣	٥.٩	٦
المجموع	١٧٦٨٥	%١٠٠	-

المصدر: اعتمادا على:جمهورية العراق ،الجهاز المركزي للإحصاء، دائرة الاحصاء في محافظة ديالى ، قسم الاراضي،بيانات غير منشورة،٢٠١٣

الشكل (١)
النسب المئوية مساحة اقضية محافظة ديالى لعام ٢٠١٣

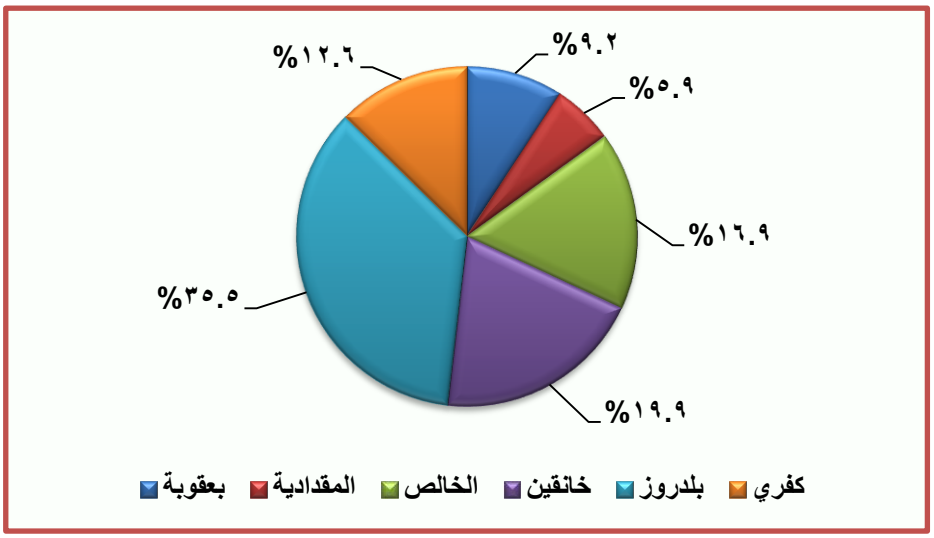

المصدر اعتماد على بيانات الجدول (١)

الخريطة (١)

الوحدات الإدارية في محافظة ديالى

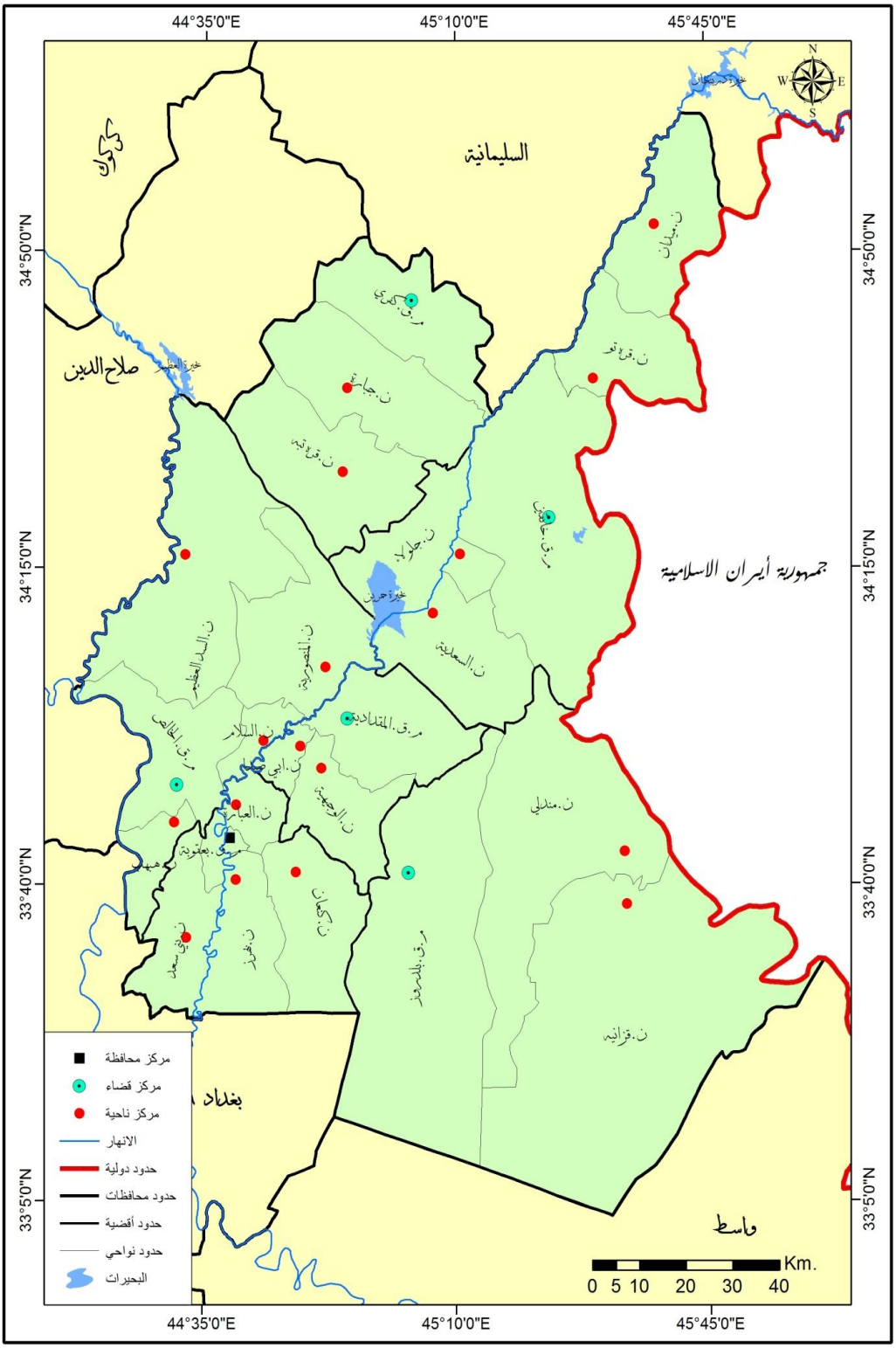

المصدر :من عمل الباحثين،اعتماداعلى: جمهورية العراق، الهيئة العامة للمساحة ، خريطة العراق الادارية ، بمقياس (١: ٥٠٠٠٠٠) ، ٢٠١٠. باستخدام برنامج Arc Gis 10.2.2

٢- المناخ

يعد مناخ محافظة ديالى قاري حار جاف صيفا وبارد معتدل شتاءا . تصل درجات الحرارة في شهري تموز واب الى ٤٤.٨ مْ و٤٤.٦ مْ على التوالي في حين تنخفض الحرارة في شهري كانون وشباط ٤.٨ مْ و ٦.٥مْ ، تكون الرياح السائدة في المحافظة شمالية غربية حيث تزداد معدلات سرعة الرياح من شهر شباط وبلغ اعلى معدل لها في شهر تموز مابين(٢.٢ -٤ م/ثا)، ثم تاخذ بالانخفاض خلال شهر كانون الثاني لتصل الى أدنى معدل لها (١,٣ م/ثا)،وبالنسبة للامطار فإنَّ مدة التساقط محصورة بين شهري تشرين الاول ومايس حيث ويصل اعلى مستوى لها في شهر كانون الثاني اذ بلغ معدله (٢٣,٨ ، ٥٤,٦ ، ٣٢,٣ ملم) وبعدها تبدء بالانخفاض التدريجي ابتداءً من شهر شباط الى ان تنعدم في الاشهر المتبقية من السنة(حزيران ، تموز، اب ، ايلول)وبالتالي يجب الاخذ بنظر الاعتبار هذه المتغيرات عند القيام باي نوع من انواع المشاريع الاستثمارية وفي اي مجال سواء زراعي او صناعي او خدمات بنى تحتية.[٣]

٣-الطوبوغرافية

بالنسبة لطوبوغرافية محافظة ديالى فهي تباين ما بين جزئها الشمالي والجنوبي ويعود ذلك إلى عوامل جيومورفولوجية[٤]. من حيث الارتفاع والانخفاض عن مستوى سطح البحر حيث يتراوح هذا الارتفاع من (٦٠ م) إلى أعلى ارتفاع له (١٠٠ م) فوق مستوى سطح البحر[٥]. وبشكل عام فإنَّ سطح منطقة الدراسة ينحدر تدريجياً من الشمال الشرقي نحو الجنوب الغربي وتشكل المنطقة السهلية مساحة مقدارها (١٣٩٧٣ كم^{٢}) وبنسبة (٨٥ %) من مساحة المحافظة،تقع هذه المنطقة بين مرتفعات حمرين شمالاً ومحافظة بغداد وواسط جنوباً والحدود العراقية الإيرانية شرقاً ونهر دجلة غرباً ،بينما تشغل المنطقة الجبيلة مساحة مقدارها (٣٧١٢ كم^{٢}) أي ما نسبته (١٥ %) من المساحة الكلية للمحافظة ويبلغ ارتفاعها مابين (٢٠٠- ٦٠٠) م وقد يصل الارتفاع إلى (٧٠٠م) كما هو الحال في قمة جبل (جار باغ) والتي تقع بين الحدود الإيرانية العراقية ونهر ديالى، وتفصل المنطقة الجبلية عن المنطقة السهلية سلسلة تلال حمرين التي تمتد لمسافة (١٥٠) كم ضمن حدود محافظة ديالى لا يتجاوز ارتفاعها (٢٥٠ م) .[٦]

التربة

هي الجزء الهش من سطح الارض وتتكون التربة من أربعة مكونات أساسية هي المواد العضوية وغير العضوية والماء والهواء، وهي نتيجة لتفاعل هذه المكونات مع بعضها بالإضافة الى عناصر المناخ والعمليات الجيولوجية الداخلية والخارجية قد ساعدت في تكوين التربة و تمتاز تربة محافظة ديالى بتنوعها فهي ترب منقولة تكونت نتيجة ترسبات الأنهار التي تمر بها منها نهر ديالى ونهر الوند ونهر دجلة، جميع هذه الأنهار ساهمت في حمل الرواسب التي القيت على ارض منطقة الدراسة منذ العصور الجيولوجية القديمة[٧]،بلغت مساحة محافظة ديالى (٧٠٧٤٠٠٠ دونم) لعام ٢٠١٣ ،حيث شكلت مساحة الترب الصالحة للزراعة بحدود(٣٢٦٥٠٤٣ دونم) وبنسبة (٤٦.٢%) من المساحة الكلية للمحافظة، ومن هذه الاراضي ما يكون مستصلح كليا او جزئيا اوغير مستصلح حيث بلغت مساحة الاراضي الصالحة كليا بحدود(٤٢٣٠٩٢ دونم) و المستصلحة جزئيا بلغت (١٩٢٩٦٧ دونم) بينما بلغت الاراضي غير المستصلحة بحدود (٧٦٤٨٩٦ دونم)، واما المساحة غير صالحة للزراعة فقد بلغت (٣٨٠٨٩٥٧ دونم) ، كما بلغت مساحة الغابات ببحدود (١٠٧١٦ دونم). تنظر الخريطة(٢)

٤-الجيولوجيا الاقتصادية

من الجدول (٢) يتبين ان محافظة ديالى تمتلك جيولوجيا اقتصادية مهمة تتمثل بالخامات والرواسب المعدنية الاقتصادية مثل النفط والغاز وخامات المواد الاولية اللافلزية، بالنسبة لحجم الحقول النفطية في المحافظة كانت المرتبة الاولى من حصة قضاء خانقين اذ شكل نسبة (٤٣.٤%) من حجم الحقول الكلي في المحافظة ،بينما سجل قضاء بعقوبة اقل نسبة لحجم الثروة النفطية والتي بلغت (٣.٨%) وبالنسبة لاكبر حقول الغاز في المحافظة كانت في قضائي(الخالص وكفري) وبنسبة بلغت (٣١.٨%) لكلا القضائين من المجموع الكلي لحجم حقول الغاز في المحافظة يليهم بالمرتبة الثانية قضاء خانقين وبنسبة (٢٧.٣%) ،بينما جاء قضاء المقدادية بالمرتبة الرابعة وبنسبة (٩.١%).[٨]

الخريطة (٢)
تصنيف الاراضي حسب ملائمتها لانتاج المحاصيل الزراعية في محافظة ديالى

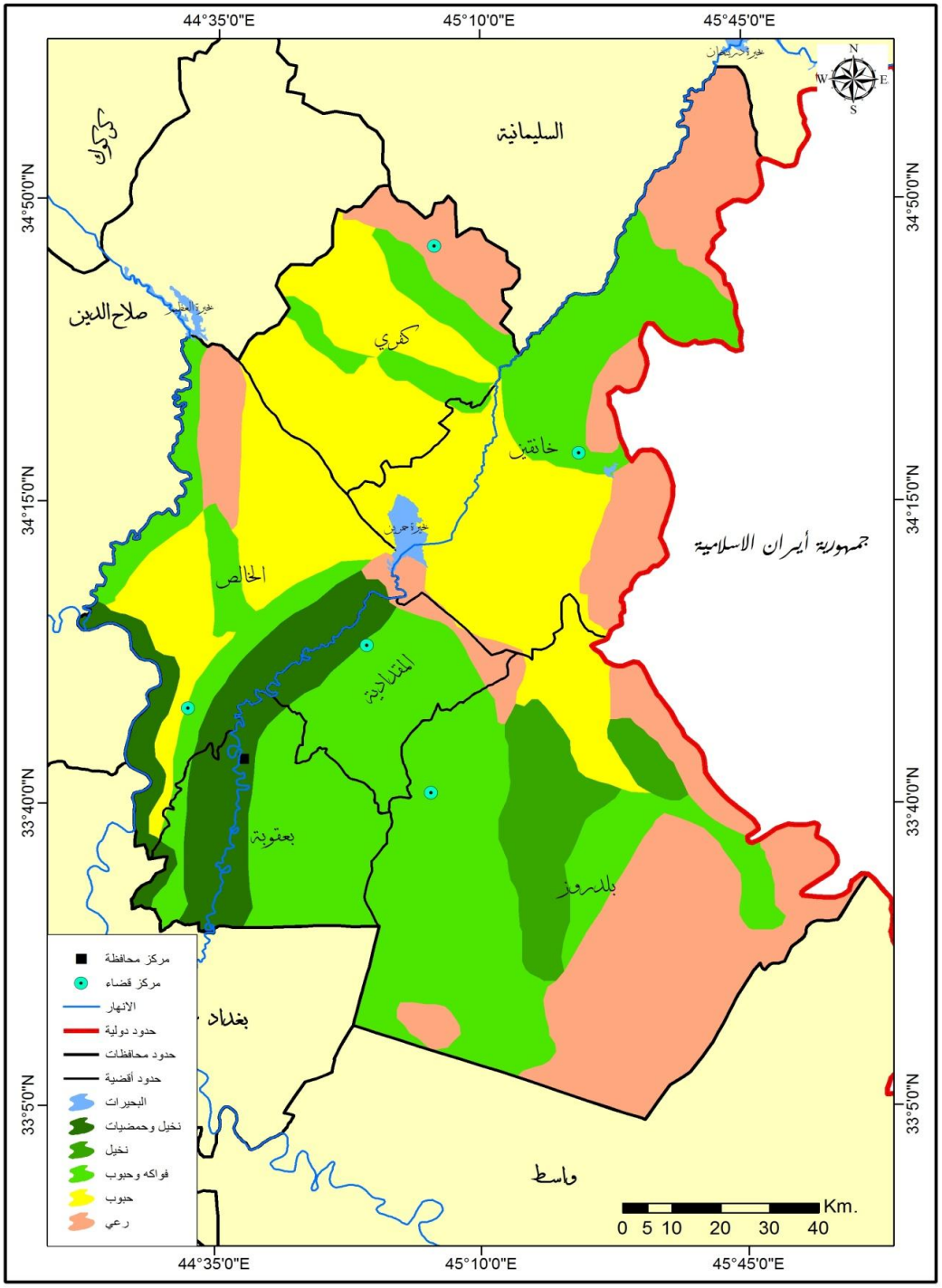

المصدر من عمل الباحثين :اعتمادا على : جمهورية العراق ،وزارة الموارد المائية ،الهيئة العامة للمساحة ، شعبة انتاج الخرائط،خريطة قابلية الاراضي للانتاج الزراعي في العراق ، مقياس ١:١٠٠٠٠٠٠ ،١٩٩٠. باستخدام برنامج Arc Gis 10.2.2

بالنسبة الى نوع و حجم الرواسب والخامات اللافلزية فقد لوحظ ان قضاء كفري سجل اعلى نسبة لترسبات مادة الجبس والتي بلغت (٥٧.٤%)، ،اما مادة حجر الكلس فقد انفرد قضاء خانقين في هذه المادة ،بينما احتل قضاء بلدروز المرتبة الاولى من حيث توفر الاطيان المرتفعة الكبريتات التي تدخل في صناعة الطابوق وبنسبة(٨٣.٣%) اما اماكن تواجد تواجد الحصى والرمل فقد تركزت بالدرجة الاساس في ثلاثة اقضية هي بلدروز وخانقين والمقدادية وبنسب بلغت(٥٩.١% و ٢٨.٤% و١٢.٥%) على التوالي .

الجدول (٢)
النسب المئوية لخامات المواد الاولية وحقول الغاز والنفط
موزعة على اقضية محافظة ديالى لعام ٢٠١٣

القضاء	حقول غاز ونفط		خامات مواد اولية للصناعات الانشائية				
	% نفط	% غاز	% جبس	% حجر كلس	% طيان منخفضة الكبريتات	% طيان مرتفعة الكبريتات	% حصى ورمل
بعقوبة	٣.٧	-	-	-	١٨.٣	-	-
المقدادية	-	٩.١	-	-	١٣.١	١٦.٧	١٢.٥
الخالص	٢٠	٣١.٨	-	-	٤٤.٥	-	-
خانقين	٤٢.٥	٢٧.٣	٢٦.٢	١٠٠	-	-	٢٨.٤
بلدروز	١٥	-	١٦.٤	-	٢٤.١	٨٣.٣	٥٩.١
كفري	١٨.٨	٣١.٨	٥٧.٤	-	-	-	-
مجموع	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠

المصدر: اعتمادا على: جمهورية العراق وزارة البلديات والاشغال العامة ،المديرية العامة للتخطيط العمراني،الخطة الهيكلية لمحافظة ديالى ،الثروة النفطية والغازية في محافظة ديالى.٢٠١٣.

٦- الموارد المائية

اولا- المياه السطحية(الانهار -البحيرات والخزانات والسدود)

أ- نهر ديالى

ينبع نهر ديالى من المرتفعات الشرقية الايرانية التي [٩]، ويتألف من عدة روافد منها رافد سيروان الذي يمثل المنبع الحقيقي للنهر ،ويتجه مجرى نهر ديالى نحو الجنوب الغربي متبعاً الانكسارات في الصخور. وتبلغ مساحة حوض نهر ديالى (٣١٨٩٦ كم^{٢}) منها (٧٨٢٤ كم^{٢}) داخل الحدود الايرانية و (٢٤٠٧٢ كم^{٢}) في الاراضي العراقية ، والذي بلغ طوله (٣٨٦ كم) منها (٢٩٠ كم) ضمن المحافظة[١٠].

ب- نهر العظيم

ينبع نهر العظيم من السفوح الجنوبية لسلسلة جبل قرة داغ ومرتفعات كاسلوجة وساكرمة في الاراضي العراقية، ويبلغ طوله(٢٣٠ كم) وهو يعد من الأنهار الموسمية لأنَّه يعتمد في تغذيته على مياه الامطار وذوبان الثلوج في فصل الربيع، ويصب في نهر دجلة جنوب بلد بـ (١٥ كم) والذي تبلغ مساحة حوضه (١٣٠٠٠ كم^{٢}) حيث تقع جميعها في الاراضي العراقية و لا يتجاوز ارتفاع اراضيه عن (١٦٠٠ م) فوق مستوى سطح البحر.

جـ - ايسر نهر دجلة

يشكل في امتداده من جهة الغرب لمسافة (٨٨ كم) الحدود الادارية لمنطقة الدراسة ضمن حدود قضاء الخالص عند ناحية هبهب شمال قرية منصورية الشط ،حيث يروي الاراضي الواقعة على الجانب الايسر له. تكونت فيه العديد من الجروف القائمة والجزر نتيجة لعمليات النحت والأرساب ومنها جزر المنصورية ودوخلة والجديدة[١١].

ثانياً- البحيرات والخزانات والسدود

أ- بحيرة وسد حمرين

تقع على نهر ديالى عند مضيق جبل حمرين ويبلغ منسوب التخزين الاقصى (١٠٧.٥ م) والمنسوب التصميمي (١٠٤ م) والسعة الخزنية بحدود(٣ مليار/م^{٣}) ومساحة البحيرة بحدود (٤٤٠ كم^{٢}) انشئ سد حمرين لإقامة هذه البحيرة كان في عام (١٩٨٨) وهو سد املائي ترابي ذو لب طيني يبلغ ارتفاعه (٤٠ م) وطوله عند القمة(٣٣٦٠ م) وسعته الاستيعابية (٣.٩٥ مليار/م^{٣}).

ب- بحيرة وسد العظيم

تقع على نهر العظيم بأتجاه الشمال الغربي لمحافظة ديالى ، وبمساحة (٢٨٠ كم^{٢}) عندما يكون منسوب المياه بمقدار (١٤٣ م) ، انشئ سد العظيم عليها عام (١٩٩٩) وهو سد املائي ترابي ارتفاعه (٤٥.٥/م^{٣}) وطوله (٣٨٠٠/م) ومقدار الخزان (١.٥ مليار/م^{٣})[١٢].

جـ - سد ديالى الثابت

هو عبارة عن سد كونكريتي يعمل على حجز المياه في نهر ديالى ليتم رفع مناسيبها بحدود (٢,٥م) لغرض تجهيز الجداول الرئيسية المتفرعة من مقدمة السد باحتياجاتها المائية

وتصل مساحة السطح المائي (البحيرة) (٧٥٠٠٠ /م^{٢}) ، انشئ عام (١٩٦٩) في منطقة الصدور

د- سد مندلي

تم انشائه على وادي حران بلغت طاقته الخزنية بحدود (٣.٦ مليون/ م^{٣}) ويتكون جسم السد من مادة خرساني بطول (٢٤٥ م) حيث يعتمد على مياه الامطار والوديان مثل وادي جيزان، وتستخدم مياهه لسقي الاراضي الزراعية وتوفير مياه الشرب .

هـ- سد الوند

انشئ على رافد الوند جنوب شرق مدينة خانقين وتبلغ طاقته الخزنية (٣٧.٨٢٠ مليون/م^{٣}) ،وارتفاع السد(٢٤/م) وطوله (١٣٣٠/م)والعرض(٨/م) ،اما طول المسار المائي (٢١٠/م)، تم انشائه لأغراض الزراعة والوقاية من الفيضان.

و- سد قزانية

انشئ على ملتقى وادي حران ووادي مويلح وهو سد غاطس يقع على بعد (٢ كم) شمال شرق قزانية وبطاقة خزنية تقدر(٩٠٠ الف/م^{٣})،وارتفاعه (٦,٥/م) وطوله (١٣٠/م)[١٣]. بالنسبة للمياه الجوفية في منطقة الدراسة فتتراوح نسبة املاحها في السهول المروحية بين (١٠.٠٠٠ - ٦٠.٠٠٠) جزء بالمليون على عمق يصل إلى (١٠٠/م) ،واما في المنطقة المتموجة بين (٣٠٠٠-٤٠٠٠) جزء بالمليون،يمكن استغلال المياه الجوفية من خلال ضخها إلى سطح الارض بحفر الابار من قبل الانسان لغرض سد النقص الناجم عن زيادة الطلب على المياه لاغراض الزراعية على سبيل المثال[١٤].تنظر الخريطة (٣)

الخريطة (٣)
الموارد المائية في محافظة ديالى

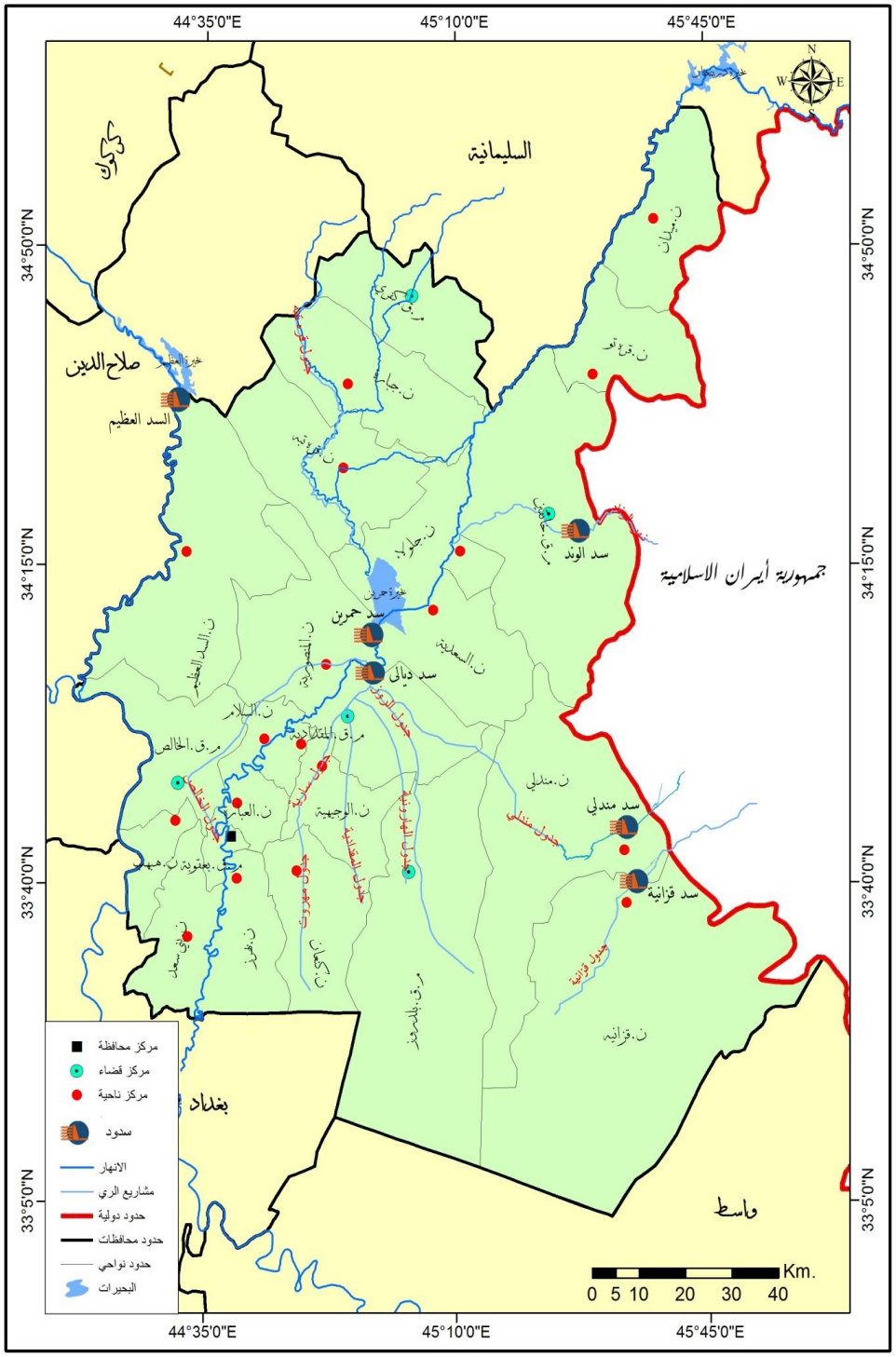

المصدر :من عمل الباحثين ،اعتمادا على،جمهورية العراق،وزارة الموارد المائية ،الهيئة العامة لتغيل مشاريع الري والبزل،مديرية الموارد المائية في محافظة ديالى، خريطة الاساس للموارد المائية في محافظة ديالى ، ٢٠١٢ ، بمقياس ١: ٥٠٠٠٠٠

٥-السكان

في اي حيز مكاني يعد السكان من العوامل البشرية المؤثرة في نوع الانشطة الاقتصادية القائمة في هذا الحيز ومنها المشاريع الاستثمارية التي تعتمد على معطيات مختلفة للسكان مثل المشاريع

السكنية والمشاريع التي تحتاج الى اليد العاملة المدربة والمشاريع التعليمية وغيرها من المعطيات السكانية والتي تتمثل بحجم السكان او توزيعهم البيئي والكثافي والحالة التعليمية والاجتماعية،من الجدول (٣) يتبين ان عدد سكان محافظة ديالى لعام ٢٠١٣ بلغ بحدود (١٥١٢٧٣٧نسمة) والذي يشكل نسبة(٤.٣%) من سكان العراق البالغ عددهم حسب التقديرات للعام نفسه بحدود (٣٥٠٩٥٧٧٢)، بلغ عدد الذكور بحدود (٧٧٨٩٣٦/نسمة)،بينما بلغ عدد الاناث (٧٣٣٨٠١/نسمة) اذ بلغت الفئة العمرية من(١٥-٦٠ سنة) وهم النشطين اقتصاديا بحدود (٨٤٩٠٢٠/نسمة)و بنسبة (٥٦.١%) من مجموع السكان الكلي للمحافظة،كما بلغ حجم سكان الحضر بحدود (٧٣٣٣٤٥/نسمة) وبنسبة (٤٨,٥%) من مجموع سكان المحافظة ،بينما بلغ عدد سكان الريف (٧٧٩٣٩٢/نسمة) وبنسبة(٥١,٥%) من المجموع الكلي للسكان.

الجدول رقم (٣)

سكان اقضية محافظة ديالى لعام ٢٠١٣

القضاء	حجم السكان	حجم سكان الحضر	حجم سكان الريف	ذكور	أناث
بعقوبة	٥٥٣١٦١	٣٣٥٠٤٨	٢١٨١١٢	٢٨٧٣٤٨	٢٦٥٨١٢
المقدادية	٢٣٥٧٤٩	٩٤٣٩٢	١٤١٣٥٧	١٢٠٦٤٣	١١٥١٠٦
الخالص	٣٢٥١٧٤	٩٤٠٢٥	٢٣١١٤٩	١٦٥٠٤٥	١٦٠١٢٨
خانقين	٢١٤٠٦٩	١٢٠٩٥٣	٩٣١١٦	١١٠٨٧٤	١٠٣١٩٥
بلدروز	١٣٦٧٥٣	٧١٧٧٤	٦٤٩٧٨	٧٠٦٢٣	٦٦١٣٠
كفري	٤٧٨٣٢	١٧١٥٢	٣٠٦٨٠	٢٤٤٠٣	٢٣٤٢٩
المجموع	١٥١٢٧٣٧	٧٣٣٣٤٥	٧٧٩٣٩٢	٧٧٨٩٣٦	٧٣٣٨٠١

المصدر :اعتماد على: جمهورية العراق،وزارة التخطيط،الجهاز المركزي للاحصاء،قسم احصاءات السكان والقوى العاملة،بيانات غير منشورة،٢٠١٣ .

المبحث الثاني

التوزيع المكاني للمشاريع الاستثمارية المرخصة للمدة من عام (٢٠٠٩-٢٠١٢) والفرص المتاحة في محافظة ديالى

اولا- المشاريع الاستثمارية المرخصة للمدة من عام (٢٠٠٩-٢٠١٢)

لقد منحت هيئة استثمار محافظة ديالى العديد من الرخص والتصاريح الاستثمارية للمدة من (٢٠٠٩- ٢٠١٢) علما ان جميع هذه التراخيص منحت الى مستثمرين عراقيي الجنسية يعملون ضمن القطاع الخاص،وارتبطت هذه التراخيص بتأسيس مجموعة من المشاريع الاستثمارية في مختلف القطاعات الاقتصادية والخدمية التي تساهم في تنمية المحافظة، حيث بلغ عدد المشاريع المرخصة من قبل هيئة استثمار المحافظة للمدة المذكورة في اعلاه احدى وعشرون مشروعا،والتي بلغت كلفة تنفيذها الاجمالية بحدود(٦٤٠.٤١٢.٦٨٩) مليون دولار، حيث بلغ عدد المشاريع المرخصة لعام ٢٠٠٩ ثلاثة مشاريع وبكلفة اجمالية بحدود (١٤.٩٣٣٦٨٩) مليون دولار للعام نفسه، يقع المشروع الاول ضمن قضاء بعقوبة والمتمثل بمشروع المخازن المبردة لحفظ المحاصيل الزراعية ومن ثم تصديرها لبقية اقضية المحافظة والمحافظات المجاورة ،اذ بلغت مساحة المشروع بحدود عشرة الاف متر مربع بينما بلغت كلفة انجازه بحدود (٣.١٣٣.٦٨٩) مليون دولار ، واما المشروع الثاني وهو ضمن قضاء الخالص وتمثل بحقول دواجن لانتاج فروج اللحم وبيض التفقيس مع معمل اعلاف،حيث بلغت مساحة المشروع بحدود اربع وثلاثون دونم وبكلفة اجمالية تبلغ (٥.٨٠٠.٠٠٠) مليون دولار، وبالنسبة للمشروع الثالث للعام نفسه فكان ضمن مركز قضاء بعقوبة ايضا وهو من مشاريع القطاع التجاري والمتمثل ببناء مول تجاري من اربعة اقسام ،اذ بلغت مساحة المشروع (٩٢٠م٢) وبكلفة اجمالية بلغت (٦.٠٠٠.٠٠٠) مليون دولار.[١٥] في عام ٢٠١٠ منحت هيئة استثمار ديالى (٧) تصاريح لمشاريع استثمارية وبكلفة بلغت (٣١٠.٧٥٠.٠٠٠) مليون دولار، اربعة من هذه المشاريع ضمن القطاع السكني، ثلاث منها في قضاء بعقوبة وتمثل المشروع السكني الاول ببناء(مجمع اورنج ستي السكني) بمساحة بلغت بحدود (١٥٠ دونم) وبكلفة تصل الى (١٨٠.٠٠٠.٠٠٠) مليون دولار .

ويضم ثلاثة الاف وحدة سكنية يتكون المشروع من قسمين القسم الاول تبلغ نسبته (٢٠%) وهو للبناء الافقي و(٨٠%) بناء عامودي ، اما المشروع السكني الثاني هو (مجمع قرية الشمس العصرية السكني) الذي بلغت مساحته بحدود (٤٠دونم) ويضم (٢٦٤) وحدة سكنية وبكلفة اجمالية بلغت (٣٣.٠٠٠٠٠٠) مليون دولار ،بينما تمثل المشروع السكني الثالث بـ (مجمع ارض الافراح السكني) والذي يتكون من (٣٧٠) وحدة سكنية ،حيث بلغت المساحة الكلية للمشروع (٢٠٠دونم) وبكلفة اجمالية بلغت (٥٤.٠٠٠٠٠٠) مليون دولار، وبالنسبة للمشروع السكني الرابع فكان من حصة قضاء خانقين والمتمثل (مجمع اورانوس ستي السكني) والذي يتألف من (٥١٠) وحدة سكنية وبمساحة كلية للمشروع بلغت بـ(٤٠ دونم) وبكلفة اجمالية بحدود (١٧.٠٠٠٠٠٠) مليون دولار ،اما المشاريع الثلاثة المتبقية للعام نفسه فهي كانت ضمن القطاع الزراعي والتجاري والسياحي بواقع مشروع لكل قطاع حيث منح ترخيص المشروع الزراعي ضمن قضاء الخالص لانشاء مشروع الحديقة النباتية المتكاملة ، حيث بلغت مساحة المشروع(١٥٠٠ دونم) وبكلفة اجمالية بلغت بحدود (١٤.١٠٠٠٠٠) مليون دولارو يتكون المشروع من اربعة اقسام يشمل القسم الاول بستان فاكهة نفظية بمساحة (٥٠٠ دونم) وبطاقة انتاجية (٣طن/دونم) . بالنسبة للقسم الثاني فيتكون من بستان اشجار الزيتون بمساحة (٥٠٠ دونم) وبطاقة انتاجية مقررة من(٢.٥-٣ طن/ دونم) ،بينما يتألف القسم الثالث من مزرعة انتاج خضروات محمية بمساحة تبلغ(٣٠٠ دونم) وبطاقة انتاجية مقررة بـ (٣ طن / دونم) ،و القسم الرابع يتكون من مشتل لانتاج شتلات الخضار والأشجار وبمساحة تبلغ (٢٠٠ دونم) وبطاقة انتاجية مقررة بـ(٢ مليون شتلة سنويا)، وبالنسبة للمشروع السادس والذي يقع ضمن القطاع التجاري فقد تمثل ببناء مول تجاري في قضاء بعقوبة والذي يتكون من ستة طوابق وبمساحة تبلغ (١١٩٩م٢) وبكلفة مالية تبلغ بحدود(٦.٢٥٠٠٠٠) مليون دولار من مجموع تكاليف عام ٢٠١٠ .بينما كان المشروع السابع ضمن قطاع السياحة الترفيهية في قضاء بعقوبة والمتمثل بإنشاء مدينة العاب متطورة ومعاصرة على مساحة تبلغ بحدود (٤٠ دونم) وبكلفة مالية بحدود(٦,٤٠٠٠٠٠) مليون دولار . [١٦]

في عام ٢٠١١ بلغ عدد المشاريع الاستثمارية المرخصة بحدود ثمانية مشاريع وبكلفة مالية اجمالية بلغت(٣٠٤.٤٦٩٠٠٠) مليون دولار، بالنسبة للقطاع الزراعي للعام نفسه فكانت حصته مشروع واحد ضمن قضاء الخالص وهو انشاء مزرعة نموذجية لإنتاج الحبوب والبذور الاستراتيجية (الحنطة والشعير والذرة الصفراء) بمساحة بلغت (٤٠٠٠٠ دونم) وبكلفة مالية تصل الى (٣٧.٤٠٠٠٠٠) مليون دولار من مجموع تكاليف العام نفسه ،اما المشاريع التجارية لهذا العام فقد بلغت ثلاثة مشاريع ،مشروعين ضمن قضاء بعقوبة والمتمثل ببناء اسواق مركزية تتكون من ثلاثة اقسام وبمساحة تبلغ (٥ دونم) وبكلفة مالية بلغت بحدود (٣.٠٠٠٠٠٠) مليون دولار من مجموع الكلي للتكاليف السنوية، والمشروع الثاني عبارة عن مول تجاري بينما بلغت مساحته بحدود (٩٥٠م٢) ويتكون من طابقين ،وبكلفة انجاز بلغت (١.٨٠٠٠٠٠) مليون دولار.

اما المشروع الثالث فكان من حصة قضاء خانقين وتمثل ايضا ببناء مول تجاري يتكون من ثلاثة طوابق بلغت مساحته بحدود (١٨١٨م٢) ويضم ثلاثة طوابق وبلغت كلفته الاجمالية(٣.٥٠٠٠٠٠) مليون دولار،بالنسبة للمشاريع السياحية فقد بلغ عددها مشروعين فقط، الاول ضمن قضاء المقدادية لانشاء مجمع الصدور السياحي على مساحة بلغت (٣٠ دونم) وبكلفة مالية تصل الى (٨.٣٣٣٠٠٠) مليون دولار، بينما كان المشروع الثاني تمثل بانشاء مدينة سد العظيم السياحية ضمن قضاء الخالص،حيث بلغت مساحة المشروع (٢١٠٠٠دونم) وبكلفة مالية تبلغ (٢٢٠٤٣٦٠٠٠) مليون دولار، بينما كان المشروع السابع ضمن القطاع السكني والمتمثل ببناء(مجمع الياسمين السكني) في قضاء بعقوبة والذي يتكون من(٢١٦) وحدة سكنية ،حيث تبلغ مساحة المشروع (٣٠دونم) وبكلفة مالية بلغت (٢٧٠٠٠٠٠٠) مليون دولار،اما المشروع الثامن فكان ضمن قطاع الخدمات العامة والبنى التحتية فقد منحت هيئة استثمار ديالى ترخيص واحد لنصب (٥) ميازين جسرية الكترونية على منافذ الطرق الرئيسية والثانوية في محافظة ديالى .حيث توزعت هذه الميازين على كل من قضاء الخالص بواقع محطتي وزن على الطريق الرئيسي الرابط بين (الخالص– انجانة) في ناحية العظيم والمحطة الاخرى في ناحية المنصورية على طريق(مفرق الصدور – المنصورية) لرصد الحمولات الزائدة المحملة بالمواد الانشائية(الحصى والرمل) التي تتوجه لمختلف اقضية المحافظة .

اضافة الى محطتي وزن ايضا ضمن قضاء خانقين و محطة واحدة ضمن قضاء المقدادية حيث بلغت الكلفة الاجمالي لانشاء هذه المحطات(٣٠٠٠٠٠٠) مليون دولار من مجموع تكاليف العام نفسه. [١٧]في عام ٢٠١٢ كان عدد المشاريع المرخصة ثلاثة مشاريع بكلفة (١٠.٢٦٠.٠٠٠) مليون دولار، ينظر الجدول (٦٠). توزعت بواقع مشروع ضمن القطاع التجاري لبناء مول ومجمع تجاري في قضاء بعقوبة بمساحة (١دونم) وبتكلفة بلغت (٢.٥٠٠٠٠٠) مليون دولار من مجمل تكاليف العام نفسه، اضافة الى مشروعين ضمن القطاع السياحي ، تمثل الاول بإنشاء مدينة العاب في قضاء المقدادية بمساحة (٢٦ دونم) وبتكلفة مالية بلغت(٣.٦٦٠٠٠٠) مليون دولار والمشروع الثاني هو انشاء برج بعقوبة السياحي ضمن قضاء بعقوبة بمساحة(١دونم) وبلغت تكاليف انشائه (٤.١٠٠٠٠٠) مليون دولار.[١٨]،مما تقدم يتبين ان هذه المشاريع تشكل منظومة من ثلاثة محاور رئيسية من حيث توزيعها،وهي توزيع(زماني- مكاني – قطاعي)،فمن الجدول (٤) لوحظ ان عامي (٢٠١٠و٢٠١١) احتلا المرتبة الاولى من حيث عدد المشاريع الاستثمارية وتكاليف انشائها اذ شكلت تكاليفها لعام ٢٠١٠ نسبة (٤٨.٥%) من مجموع التكاليف الكلي للمدة من(٢٠٠٩-٢٠١٢)،وكانت نسبة تكاليف المشاريع السكنية هي اعلى نسبة والتي بلغت (٩١.١%)،وبالنسبة لعام ٢٠١١ فقد بلغت نسبة تكاليف المشاريع المرخص بحدود(٤٧.٦%) من المجموع الكلي للتكاليف لمدة اربعة سنوات في حين بلغت اعلى نسبة للتكاليف في هذا العام هي ضمن مشاريع القطاع السياحي وهي(٧٥.١%) والبالغ عددها مشروعين،اما الاقضية التي حصلت على اكثر عددا للمشاريع للمدة (٢٠٠٩-٢٠١٢) فمن الجدول (٥) يتبين ان قضاء بعقوبة احتل المرتبة الاولى وبواقع احد عشر مشروعا وبنسبة تكلفة بلغت (٥٠.٨%) من مجمل تكاليف الكلية لجميع المشاريع لمدة اربع سنوات حيث احتل القطاع التجاري والسكني الجزء الاكبر ، ،يليه بالمرتبة الثانية من حيث عدد المشاريع الكلية للمدة نفسها قضاء الخالص بواقع اربعة مشاريع وبكلف انشاء بلغت بحدود(٤٣.٦%) احتل فيها القطاع الزراعي المرتبة الاولى من حيث عدد المشاريع الاستثمارية والتي بلغت ثلاثة مشاريع زراعية .

الجدول (٤)

اعداد ونسب تكاليف المشاريع الاستثمارية موزعة على القطاعات الاقتصادية والخدمية في محافظة ديالى للمدة من (٢٠٠٩-٢٠١٢)

السنة / نوع المشروع	٢٠٠٩		٢٠١٠		٢٠١١		٢٠١٢		مجموع المشاريع	% من مجموع التكاليف
	عدد المشاريع	التكلفة%	عدد المشاريع	التكلفة%	عدد المشاريع	التكلفة%	عدد المشاريع	التكلفة%		
زراعي	٢	٥٩.٨	١	٤.٥	١	١٢.٣	-	-	٤	٩.٤
صناعي	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
تجاري	١	٤٠.٢	١	٢	٣	٢.٧	١	٢٤.٤	٦	٣.٦
سياحي	-	-	١	٢.١	٢	٧٥.١	٢	٧٥.٦	٥	٣٧.٩
سكني	-	-	٤	٩١.٤	١	٨.٩	-	-	٥	٤٨.٦
خدمي	-	-	-	-	١	١	-	-	١	٠.٥
المجموع	٣	%١٠٠	٧	%١٠٠	٨	%١٠٠	٣	%١٠٠	٢١	%١٠٠
%التكلفة السنوية	٢.٣		٤٨.٥		٤٧.٦		١.٦		%١٠٠	

المصدر :هيئة استثمار محافظة ديالى ،القسم الاقتصادي والفني ،شعبة التخطيط والدراسات ،بيانات غير منشورة ،للمدة من عام ٢٠٠٩-٢٠١٢

الجدول (٥)

اعداد ونسب تكاليف المشاريع الاستثمارية المرخصة موزعة على اقضية محافظة ديالى حسب القطاعات الاقتصادية والخدمية للمدة من (٢٠٠٩-٢٠١٢)

القضاء	استثمارات زراعية		استثمارات صناعية		استثمارات تجارية		استثمارات سياحية		استثمارات سكنية		استثمارات خدمية*		مجموع المشاريع	%من مجموع مبالغ الاستثمارات
	عدد المشاريع	%من تكاليف المشاريع الزراعية	عدد المشاريع	%من تكاليف المشاريع الصناعية	عدد المشاريع	%من تكاليف المشاريع التجارية	عدد المشاريع	%من تكاليف المشاريع السياحية	عدد المشاريع	%من تكاليف المشاريع السكنية	عدد المشاريع	%من تكاليف المشاريع الخدمية		
بعقوبة	١	٥.٢	-	-	٤	٧٧	٢	٤.٣	٤	٩٤.٥	٠.٤	٤٠	١١	٥١.٣
المقدادية	-	-	-	-	-	-	٢	٤.٩	-	-	٠,٢	٢٠	٢	١.٩
الخالص	٣	٩٤.٨	-	-	-	-	١	٩٠.٧	-	-	٠,٢	٢٠	٤	٤٣.٤
خانقين	-	-	-	-	٢	٢٣	-	-	١	٥,٥	٠,٢	٢٠	٣	٣.٥
بلدروز	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
كفري	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	٤	%١٠٠	-	-	٦	%١٠٠	٥	%١٠٠	٥	١٠٠ %	١	%١٠٠	٢١	%١٠٠

المصدر :هيئة استثمار محافظة ديالى ،القسم الاقتصادي والفني ،شعبة التخطيط والدراسات ،بيانات غير منشورة ،للمدة من عام ٢٠٠٩-٢٠١٢

ملاحظة– تم تجزئة مشروع محطات الوزن الالكترونية حسب عدد المحطات في كل قضاء حيث ان (٠.٢) تعني محطة واحدة و (٠.٤) تعني محطتين ليكون المجموع الكلي هو (١) والذي يمثل المشروع الخدمي المرخص لعام ٢٠١١.

ومن حيث توزيع المشاريع الاستثمارية المرخصة قطاعيا تبين ان اكثر القطاعات التي جرى الاستثمار في مجالها للمدة المذكورة سابقا هي القطاع التجاري والتي بلغت ستة مشاريع استثمارية يليه القطاع السكني والسياحي وبواقع خمسة مشاريع لكل منهما علما ان تكاليف القطاع التجاري على الرغم من انه الاكثر عددا من حيث المشاريع الا ان تكاليف انشائها لم تشكل سوى نسبة (٣.٦%) من مجموع تكاليف جميع المشاريع في المحافظة.في حين شكل القطاع السكني والسياحي اعلى نسبة تكاليف والتي بلغت بحدود (٣٧.٩%) و (٤٨.٦%) على التوالي من مجمل تكاليف انشاء المشاريع للمدة من (٢٠٠٩-٢٠١٢) وهذا يعود الى حجم المشاريع في هذان القطاعان كانت هي الاكبر من بقية القطاعات الاخرى والتي تمثلت بالمجمعات السكنية وإنشاء المدن السياحية، ينظر الشكلين (٣.٢).

كما لوحظ ايضا ان كل من قضائي بلدروز وكفري لم تمنح اي رخص لمشاريع استثمارية في كلا القضائين للمدة من (٢٠٠٩-٢٠١٢)،اضافة الى ذلك لم تشمل الاستثمارات العديد من القطاعات الاخرى مثل قطاع الصناعة على الرغم بان المحافظة بحاجة الى تطوير القطاع الصناعي والى مشاريع جديدة تساهم في تنمية المحافظة اضافة الى ذلك لم تمنح اي تراخيص لمشاريع استثمارية صحية او تعليمية او خدمية اخرى وخصوصا فيما يتعلق بتطوير مجاري مياه الامطار او الصرف الصحي او الاستثمار في مجال تدوير النفايات على الرغم من حاجة المحافظة الى هذا النوع من المشاريع بل اقتصرت الاستثمارات الخدمية فقط على مشروع واحد وهو نصب الميازين الجسرية الالكتروني على المنافذ الرئيسية للمحافظة ،علما ان ما تم القيام به من اعمال صيانة او بناء في المحافظة سواء في مجال تبليط ورصف الطرق او ترميم المؤسسات الحكومية او اقامة بنايات تابعة لوزارات معينة لا تتعدى الميزانية المخصصة لتلك الوزارات وهي بالتالي جميعها تقع ضمن اعمال القطاع الحكومي. تنظر الخريطة (٤)

الشكل (٢)

اعداد المشاريع الاستثمارية المرخصة موزعة حسب الاقضية القطاعات الاقتصادية والخدمية في محافظة ديالى للمدة من(٢٠٠٩-٢٠١٣)

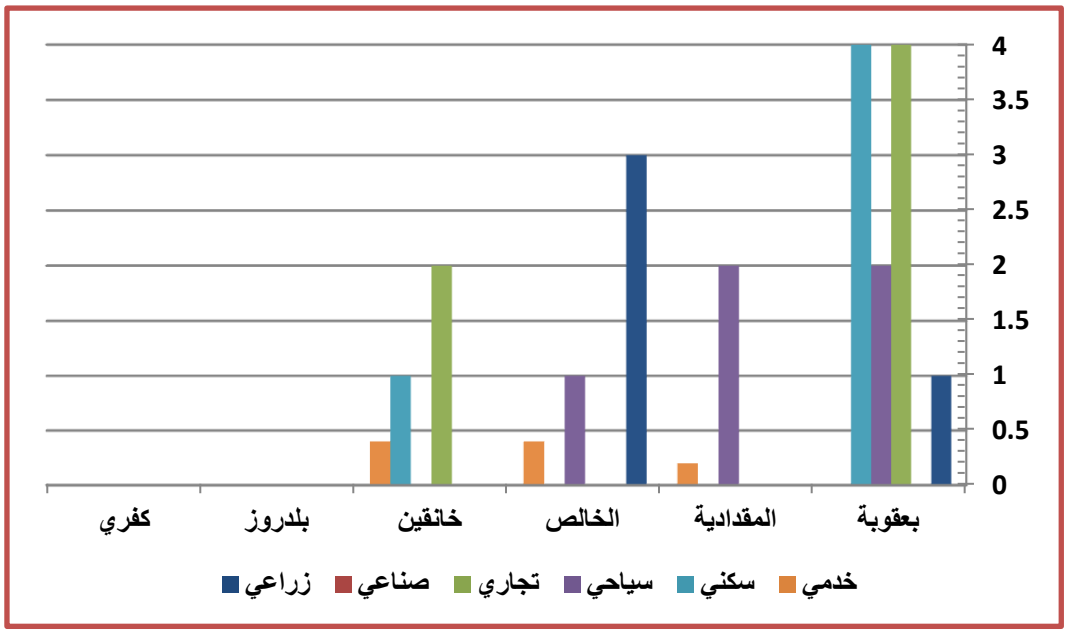

المصدر:من عمل الباحث اعتمادا على: بيانات الجدول (٥)

الشكل (٣)

اعداد المشاريع الاستثمارية المرخصة ونسب تكاليف انجازها موزعة حسب القطاعات في محافظة ديالى للمدة من(٢٠٠٩-٢٠١٣)

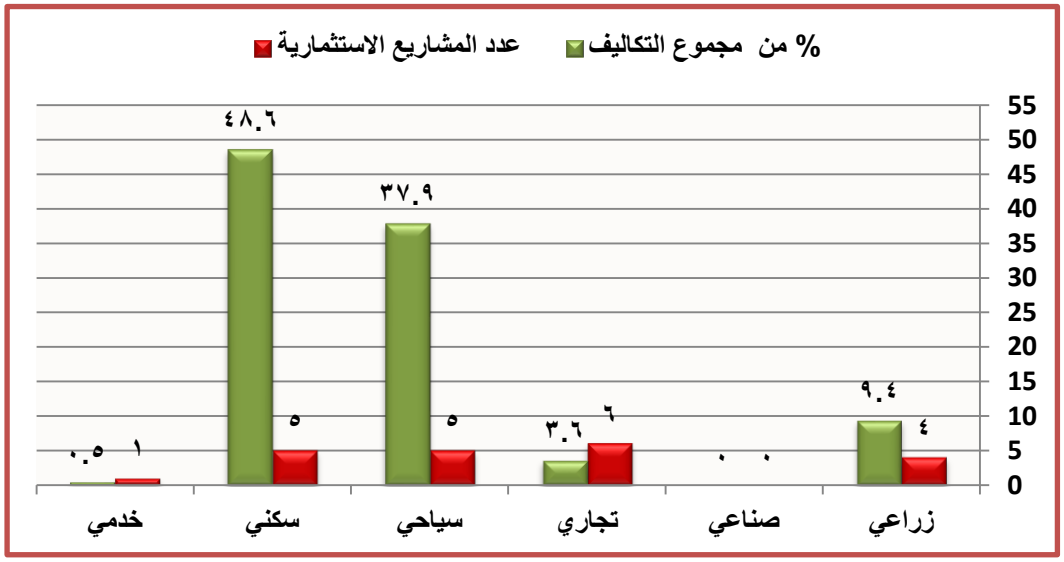

المصدر: من عمل الباحث اعتمادا على: بيانات الجدول (٥)

الخريطة (٤)
توزيع المشاريع الاستثمارية المرخصة في محافظة ديالى للمدة من عام٢٠٠٩-٢٠١٣

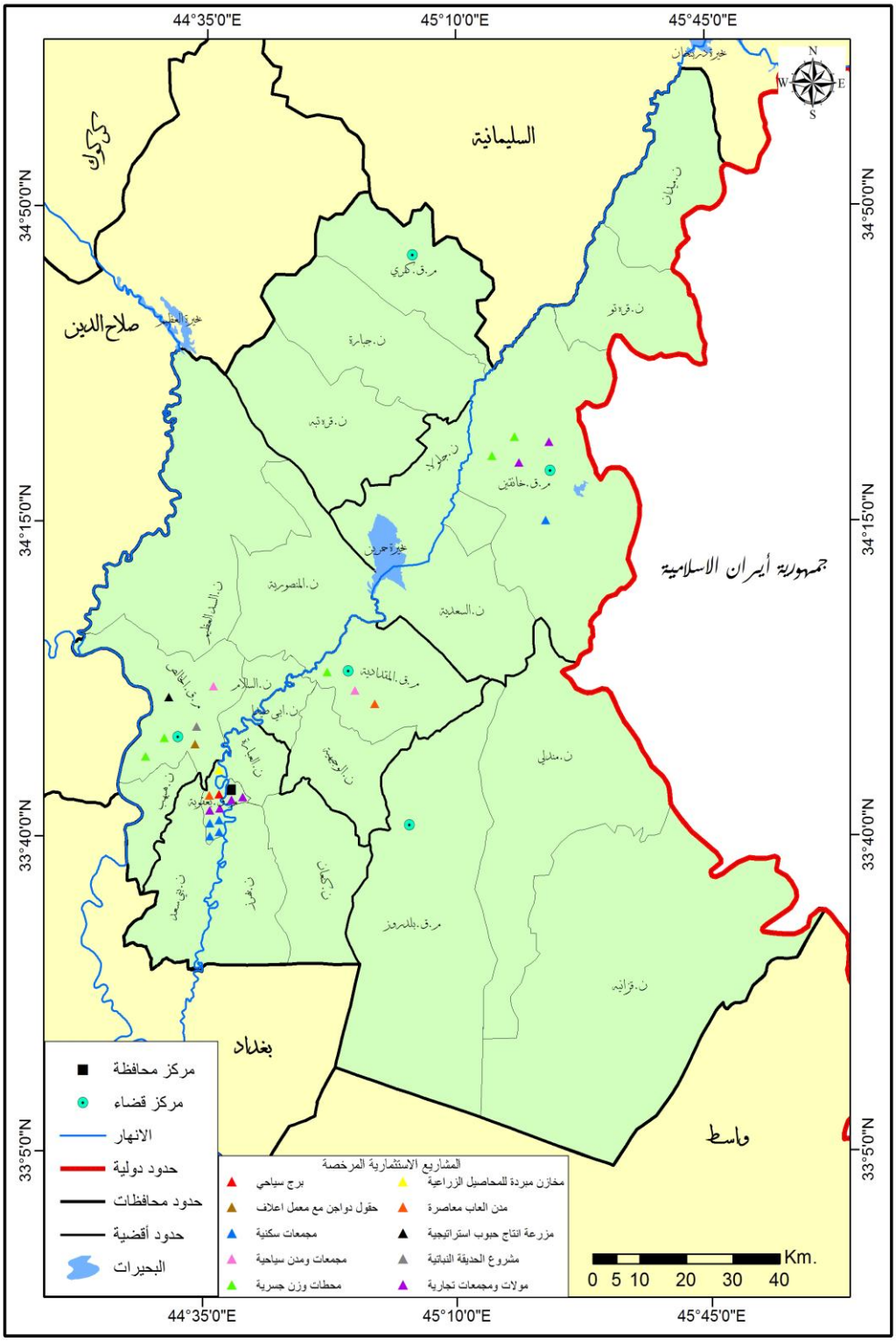

المصدر:من عمل الباحث،اعتمادا على هيئة استثمار ديالى ،القسم الاقتصادي والفني ،شعبة التخطيط والدراسات ،بيانات عن المشاريع الاستثمارية المرخصة للمدة من ٢٠٠٩-٢٠١٣. باستخدام برنامج Arc Gis 10.2.2.

اما في عام ٢٠١٣ فلم تقم هيئة الاستثمار في المحافظة بمنح اي تراخيص للمشاريع استثمارية حيث اوعزت السبب هيئة استثمار المحافظة الى التذبذب في الظروف الامنية التي مرت بها المحافظة الا انه مع بداية عام ٢٠١٤ قامت الهيئة باستئناف نشاطها من خلال منح ثلاث تراخيص بواقع مشروع واحد في قضاء خانقين و المتمثل بمجمع الوند السكني ومشروعين في قضاء المقدادية احدهما زراعي تمثل بمحطة تربية ابقار الحليب والمشروع الاخر هو متنزه ومدينة العاب ترفيهية. حيث منحت هذه التراخيص لمستثمرين عراقيين يعملون ضمن القطاع الخاص ايضا،ومن الجدير بالذكر ان معظم المشاريع المذكورة للمدة من ٢٠٠٩ ولغاية ٢٠١٣ لم تتجاوز نسبة انجازها (٢٠ – ٤٥%) حيث اوعزه الكادر الفني لهيئة الاستثمار في المحافظة الى عدة اسباب رئيسية منها:

١- تأخر الحصول على موافقات اقامة المشاريع المرتبطة بوزارات اخرى مثل نقل ملكية بعض الاراضي او الحصول على الموافقات البيئية والحصول على الخدمات الاساسية مثل الطاقة الكهربائية واقامة شبكات الماء الصافي ومجاري الصرف الصحي.

٢- ضعف التنسيق ما بين الدوائر الحكومية المعنية باستكمال الموافقات الرسمية لإقامة المشاريع الاستثمارية.

٣- التذبذب في الظروف الامنية التي مرت بها المحافظة التي ساهمت بشكل كبير في عرقلة او توقف سير انجاز العديد المشاريع الاستثمارية المخططة والمرخصة.

٤- الاختلاف في تفسير العديد من الفقرات المتعلقة بقانون الاستثمار والمستثمر ما بين بعض الدوائر المعنية بانجاز الموافقات الرسمية لإقامة المشاريع الاستثمارية وهذا يخلق عقبة اخرى امام المستثمر لعدم وضوح الية التعامل مع هذه الدوائر نتيجة للتعددية في تفسير القوانين المتعلقة بالاستثماروأنواعه المختلفة.[١٩] هنا يتبين ان اسلوب النافذة الواحدة لم تحقق الاهداف المرجوة منه ضمن معظم هذه المشاريع و تعمل فكرة هذا الاسلوب على تسليم المحفظة الاستثمارية الى المستثمر مرة واحدة اي ان كل مشروع يعلن عنه او يمنح ترخيص على انشائه من قبل اي هيئة استثمار .يجب ان يكون متكامل من حيث توفير قطعة الارض اللازمة والموافقات المسبقة على المشروع.

سواء كانت البيئية او موافقات الوزارات والقطاعات الاخرى المتعلقة بالمشروع المرخص اضافة الى الجهة المعنية بالمتابعة والإشراف على المشروع وذلك تفاديا للوقت والروتين الذي يعرقل سير عملية الاستثمار،على الرغم من ان قانون الاستثمار المرقم ١٣ لعام ٢٠٠٦ ووفق المادة ٩ التي نصت على ضرورة العمل بأسلوب النافذة الواحدة الا ان المعاملات الروتينية والعراقيل المتمثلة باستحصال الموافقات اللازمة للمباشرة بالمشاريع لازالت قائمة .اضافة الى التداخل في عملية الاشراف ومتابعة المشاريع الاستثمارية ما بين القطاعات المختلفة وعدم وجود رؤية واضحة امام المستثمر حول الجهة المعنية بالمتابعة والاشراف على سير اعمال انشاء اي مشروع استثماري ،وبالتالي هذه يخلق نوع من الارباك اما المستثمر سواء كان عراقي او اجنبي الجنسية وتبين هذا خلال المدة من(٢٠٠٩ – ٢٠١٢) ان جميع المستثمرين عراقيي الجنسية ولم يحصل اي استثمار اجنبي في المحافظة بالنسبة للمشاريع الممنوحة من قبل الهيئة اذ ان اي مستثمر يرغب بان تكون له ضمانات وتسهيلات او قوانين ثابتة وواضحة وجهة واحدة محدد يتعامل معها تضمن له حقوقه وفي الوقت نفسه تلزمه بإتمام المشروع بالشكل الصحيح والوقت المحدد وفق القوانين التي تخص الاستثمار والمستثمر .

ثانيا– التوزيع المكاني للفرص الاستثمارية المتاحة في محافظة ديالى حتى عام٢٠١٥

تعتبر الفرص الاستثمارية المتاحة هي المشاريع المدروسة والمخطط لها مسبقا من قبل الجهات المعنية او هي المشاريع التي ادرجت ضمن التصميم الاساسي مسبقا لاي مدينة من المدن .حيث تتميز بأن لها بعدين الاول هو البعد مكاني والذي يتمثل بمكان او موقع اقامة المشروع والثاني هو البعد الزماني والذي يشمل الفترة التأسيسية والتشغيلية للمشروع، وتمتلك محافظة ديالى العديد من الفرص المتاحة للاستثمار وفي مختلف القطاعات الاقتصادية ،حيث قامت هيئة استثمار محافظة ديالى بتوزيع هذه الفرص على مختلف اقضية المحافظة اعتمادا على الدراسات التي اجرتها الهيئة بما تتناسب وحاجة كل قضاء والمقومات التي تتمتع بها هذه الاقضية، فمن خلال النظر الى الجدول(٦) والشكل (٤). يتبين مجموع الفرص الاستثمارية المتاحة في منطقة الدراسة والمعروضة من قبل هيئة استثمار محافظة ديالى والتي بلغت بحدود ثلاثة و اربعون فرصة استثمارية.

الجدول (٦)

اعداد ونسب الفرص الاستثمارية المستقبلية المتاحة من قبل هيئة الاستثمار موزعة حسب الاقضية والقطاعات في محافظة ديالى

ت	القضاء	مجال الاستثمار						المجموع	%من المجموع
		زراعي	صناعي	تجاري	سكني	سياحي	خدمي*		
١	بعقوبة	٥	-	١	٣	-	-	٩	٢٠,٩
٢	المقدادية	٦	-	-	-	٣	-	٩	٢٠,٩
٣	الخالص	٦	-	١	-	٢	-	٩	٢٠,٩
٤	خانقين	٢	-	٧	١	٤	-	١٤	٣٢,٦
٥	بلدروز	١	-	-	-	١	-	٢	٤,٧
٦	كفري	-	-	-	-	-	-	-	٠,٠
المجموع		٢٠	-	٩	٤	١٠	-	٤٣	%١٠٠
%من المجموع		٤٦,٥	٠,٠	٢٠,٩	٩,٣	٢٣,٣	٠,٠	%١٠٠	-

المصدر :من عمل الباحث اعتمادا على : هيئة استثمار ديالى ،قسم النافذة الواحدة ، الفرص الاستثمارية الحقيقية المتاحة في محافظة ديالى ، اخر تحديث بتاريخ ٤/١/ ٢٠١٥

*تشمل الخدمات المجتمعية والبنى التحتية مثل الصحة والتعليم والنقل والكهرباء والماء والمجاري

الشكل (٤)

اعداد الفرص الاستثمارية المتاحة من قبل هيئة الاستثمار موزعة حسب الاقضية والقطاعات في محافظة ديالى لعام ٢٠١٣

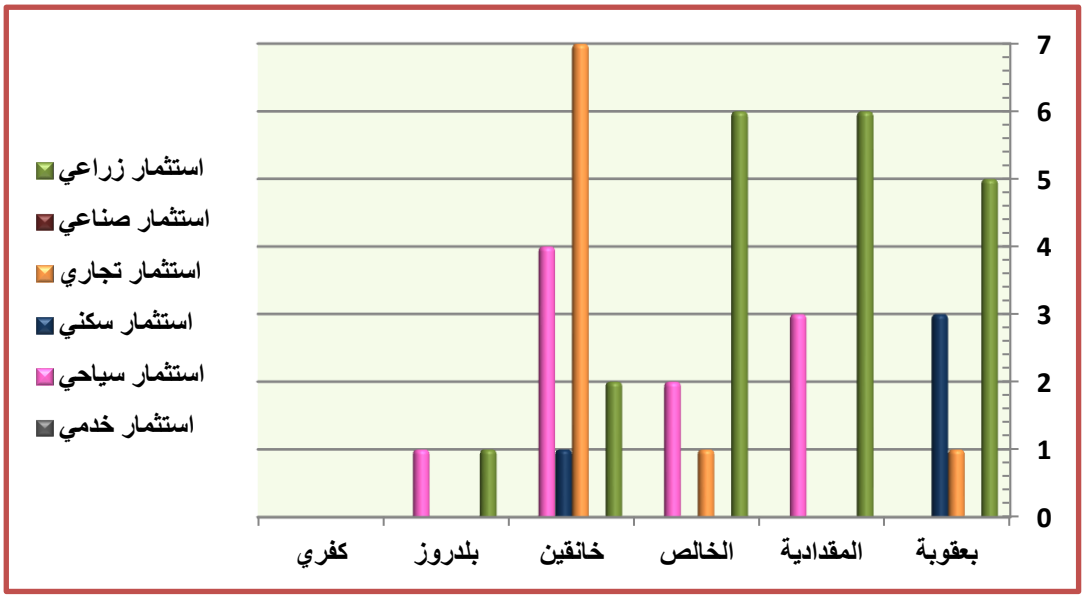

المصدر: اعتمادا على بيانات الجدول رقم (٦)

اذ ان هذه الفرص تمنح لاي مستثمر تنطبق عليه كافة الشروط والقوانين التي نص عليها قانون الاستثمار(رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ المعدل)، فمن خلال النظر الى الجدول السابق يتبين

ان هناك توزيع جغرافي (مكاني – قطاعي) لهذه الفرص فمن حيث التوزيع المكاني لهذه الفرص والمتمثل بتوزيعها جغرافيا على اقضية محافظة ديالى، نلاحظ ان قضاء خانقين حصل على اكبر عدد من حيث الفرص والتي بلغت بحدود اربعة عشر فرصة متنوعة وبنسبة بلغت (٣٢,٦%) من مجموع الفرص المعروضة في المحافظة ويلي قضاء خانقين بالمرتبة الثانية كل من اقضية بعقوبة و المقدادية والخالص بواقع تسعة فرص استثمارية وبنسبة بلغت (٢٠.٩%) ثم جاء بالمرتبة الثالثة قضاء بلدروز وبواقع فرصتين استثماريتين فقط ،بينما قضاء كفري فلم تعرض فيه اي نوع من انواع الفرص الاستثمارية ،اما من حيث توزيع الفرص الاستثمارية قطاعيا والذي يتمثل بالقطاعات الاقتصادية وقطاع الخدمات المجتمعية والبنى التحتية فنلاحظ ان الاستثمارات الزراعية احتلت المرتبة الاولى من حيث الفرص المعروضة حيث بلغ عددها عشرون فرصة استثمارية تنوعت ما بين مشاريع انتاج حيواني ونباتي وشكلت نسبة (٤٦.٥%) من مجموع الفرص الكلي في المحافظة حيث احتل قضائي المقدادية والخالص المرتبة الاولى من حيث عدد فرص الاستثمار الزراعي والتي بلغت ستة فرص لكل قضاء .

يليهم بالمرتبة الثانية قضاء بعقوبة بواقع خمسة استثمارات زراعية، بينما احتل قضائي خانقين وبلدروز المرتبة الثالثة والرابعة وبعدد فرص بلغ فرصتين لقضاء خانقين وفرصة واحدة لقضاء بلدروز، اما قطاع السياحة فقد احتل المرتبة الثانية من حيث عدد الفرص الاستثمارية والتي بلغت عشرة فرص استثمارية سياحية وبنسبة بلغت بحدود (٢٣.٣%) من مجموع الفرص في المحافظة.

حيث حصل قضاء خانقين على اكبر عدد من هذا النوع من الاستثمارات والتي بلغت اربعة فرص استثمارية والتي تمثلت بانشاء مدينة سياحية على ضفاف بحيرة حمرين اضافة الى بناء مدينتي العاب معاصر والمشروع الرابع بناء مطعم سياحي، يليه قضاء المقدادية بواقع ثلاث فرص استثمارية سياحية حيث تضمنت هذه الفرص تطوير مجمع الصدور السياحي

اضافة الى مشروع لبناء مدينة العاب والمشروع الثالث تمثل ببناء مطعم ومحطة استراحة سياحية ،بينما حصل قضاء الخالص على فرصتين استثماريتين ضمن القطاع نفسه والتي تضمن المشروع الاول انشاء مدينة العاب والمشروع الثاني هو بناء مطعم سياحي ،ويأتي المشروع الاخير في قضاء بلدروز والذي يتمثل ببناء مدينة العاب متكاملة ،في حين احتل القطاع التجاري المرتبة الثالثة من حيث عدد الفرص الاستثمارية والذي بلغ عددها تسعة فرص وبنسبة (٢٠.٩%) من مجموع الفرص في المحافظة .

كما حصل قضاء خانقين على اكبر عدد من هذا النوع من الفرص والتي بلغت سبعة فرص استثمارية تنوعت مابين بناء مجمعات ومولات تجارية متكاملة متعددة الطوابق ،والفرصتين المتبقيتين كانتا من نصيب قضائي بعقوبة والخالص،اما القطاع السكني فقد بلغ عدد الفرص المتاحة فيه اربع فرص وبنسبة(٩.٣%) من المجموع الكلي للفرص المتاحة في المحافظة لغاية ٢٠١٤ تركزت ثلاث منها في قضاء بعقوبة والتي تمثلت ببناء مجمعات سكنية والفرصة الرابعة كانت من نصيب قضاء خانقين وتمثلت ايضا ببناء مجمع سكني ضمن المشروع السكني الوطني ،في حين لوحظ ان القطاع الصناعي والخدمي المتمثل بالخدمات الصحية والتعليمية والبنى التحتية لم يعرض لها اي فرصة على الرغم من حاجة المحافظة لهذا النوع من الفرص سواء مشاريع احلال او اقامة مشاريع جديدة . تنظر الخريطة (٥)

الخريطة رقم (٥)

التوزيع المكاني للفرص الاستثمارية المتاحة من قبل هيئة استثمار محافظة ديالى حتى عام ٢٠١٥

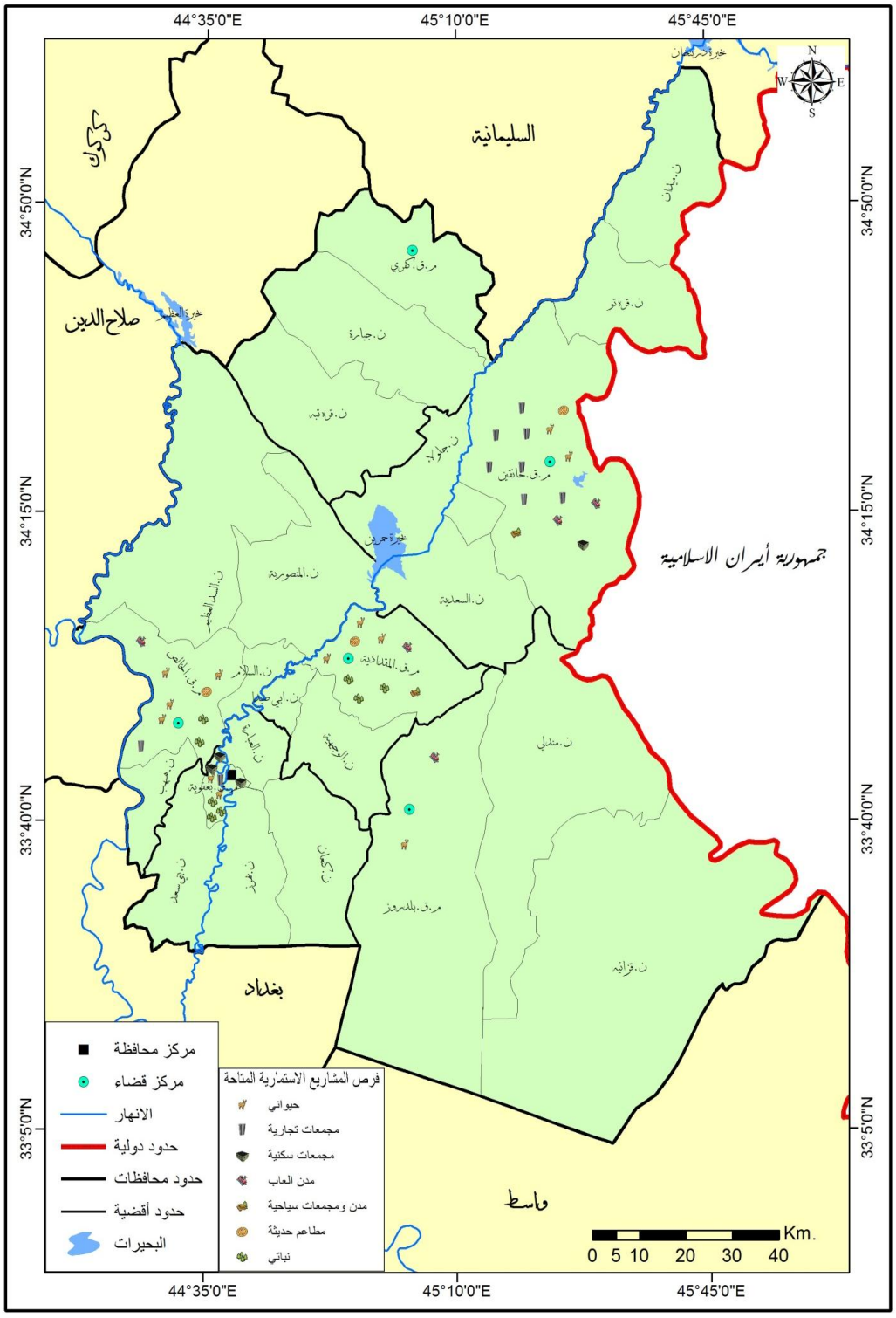

المصدر :من عمل الباحث اعتمادا على : هيئة استثمار ديالى ،قسم النافذة الواحدة ، الفرص الاستثمارية الحقيقية المتاحة في محافظة ديالى ، اخر تحديث بتاريخ ٤/١/ ٢٠١٥ . باستخدام برنامج Arc Gis 10.2.2.

الاستنتاجات والتوصيات

اولا- الاستنتاجات

١. تمتلك محافظة ديالى العديد من المقومات الطبيعية والبشرية التي تشجع على اقامة العديدمن المشاريع الاستثمارية التي تساهم في تنمية بنية المحافظة.
٢. تبين ان عامي (٢٠١٠و٢٠١١) منحت فيهما اكبر عدد لتراخيص المشاريع الاستثمارية اضافة الى ارتفاع تكاليف انشائها اذ شكلت تكاليف انشاء المشاريع لعام ٢٠١٠ نسبة (٤٨.٥%) وبالنسبة لعام ٢٠١١ فقد بلغت بحدود(٤٧.٦%)من مجموع التكاليف الكلي للمدة من(٢٠٠٩-٢٠١٢)
٣. تبين ان قضاء بعقوبة احتل المرتبة الاولى من حيث عدد المشاريع والبالغة احد عشر مشروعا استثماريا وبكلفة انشاء بلغت نسبتها بحدود (٥٠.٨%) من مجموع تكاليف المشاريع للمدة من عام(٢٠٠٩-٢٠١٢)
٤. عدم شمول قضائي بلدورز وكفري بأي نوع من انواع المشاريع الاستثمارية للمدة من عام(٢٠٠٩-٢٠١٢).كما لم تمنح اي تراخيص للاستثمار في العديد من القطاعات مثل قطاع الصناعة او مشاريع صحية او تعليمية او خدمية اخرى وخصوصا فيما يتعلق بتطوير مجاري مياه الامطار او الصرف الصحي .
٥. تركز معظم المشاريع للمدة من ٢٠٠٩-٢٠١٢ ضمن القطاع التجاري والتي بلغت ستة مشاريع استثمارية يليه القطاع السكني والسياحي وبواقع خمسة مشاريع لكل قطاع.
٦. بلغ عدد الفرص المطروحة من قبل هيئة استثمار ديالى بحدود (٤٣) فرصة استثمارية ،تركزت معظمها ضمن القطاع الزراعي وبواقع (٢٠) فرصة الستثمارية.
٧. تعاني هيئة استثمار محافظة ديالى من مشكلة تأخر انشاء العديد من المشاريع بسبب ضعف التنسيق ما بين الدوائر الحكومية المعنية باستكمال الموافقات الرسمية لإقامة المشاريع الاستثمارية،اضافة الى التذبذب في الظروف الامنية التي مرت بها المحافظة والتي ساهمت بشكل كبير في عرقلة او توقف سير انجاز العديد المشاريع الاستثمارية المخططة والمرخصة.

التوصيات

١. ضرورة التوزيع العادل للمشاريع الاستثمارية على اقضية محافظة ديالى بما يتناسب ومقومات كل قضاء المكانية.
٢. تشجيع اقامة مشاريع تكاملية خصوصا ضمن القطاع الصناعي والزراعي باعتبار المحافظة ديالى محافظة زراعية بالدرجة الاساس.
٣. اقامة المدن الصناعية التي تحقق مبدأ التكامل الاقتصادي و التي تعتمد على بعضها على الاخر في الانتاج وعلى سبيل المثال في قضاء بلدروز لتوفر المساحات الكافية اضافة الى المقومات المكانية الاخرى.
٤. التركيز على المشاريع الاستثمارية المعنية بالخدمات المجتمعية كالصحة والتعليم اضافة الى خدمات البنى التحتية مثل الماء والكهرباء والمجاري وطرق النقل لتحسين ورفع مستوى الخدمات المقدمة منها اضافة الى ان هذه القطاعات (الخدمية) تعتبر من اهم الاسس التي تساهم في نجاح اقامة العديد من المشاريع في المحافظة وخصوصا الاقتصادية منها.
٥. توفير مناخ استثماري امثل من خلال توفير بيئة امنة وجاذبة لمعظم الاستثمارات الخارجية (الاجنبية) خصوصا التي تساهم في تنمية البنية المكانية للمحافظة من خلال ادخال التكنلوجيا الحديثة وتطوير الخبرات الادارية والفنية لكوادر للمحافظة.
٦. تفعيل دور اسلوب النافذة الواحدة في هيئة استثمار محافظة ديالى من خلال رفع مستوى التنسيق بين هيئة استثمار المحافظة وبقية الدوائر المعنية بمنح الموافقات والتصاريح لانشاء المشاريع الاستثمارية في مختلف القطاعات الاقتصادية والخدمية.
٧. ضرورة توفير التخصيصات المالية المخصصة لاقامة المشاريع الاستثمارية في المحافظة ضمن الوقت المحدد لتجنب هدر الوقت وعدم ضياع الاهداف المرجوة من الخطط الاستراتيجية الموضوع لتنمية البنية المكانية للمحافظة.

Abstract

The Spatial Analysis Of The Structure Of Licens Ed Investment Projects And Future Chances In Diyala Province In The Preiod From 2009 To 2015

keywords:investment,chances,structure

Prof.Abdallah H.Mohamed(Phd) **Asst.Inst.Hisham T. Jameel**
hishamt.ht@gmail.com **AbdAllhHasson@yahoo.com**
University of Diyala colege of
Education / for Human science

Spatial structure is the result of the interaction of various basic factors like the economic one which includes resources and natural and human potentials in the spatial scope as they comprise many properties in relation to different variables like water and mineral resources in addition to population properties and the size of the spatial scope itself. All this is to be reflected in the economic activities to be found in this space like the investment process. Therefore, this paper is in two sections to deal with the spatial relation between licensed investment enterprises in Diyala Province from 2009 up to 2013 and the properties of the location they were held in as well as the future chances up to 2015 which are planned to be executed.

Moreover, the spatial structure represents a chain of processes of systematic nature in their formation which rely on a group of reciprocal and interrelated relations which influence each other variably according to the type and size of its variables and its natural and human factors inside of the spatial scope. Thus, this variation will, in turn, require setting timely and spatial strategic and

improvement plans which will contribute in drawing a great number of investments in the various economic activities.

الهوامش

١. جمهورية العراق، وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية لعام ٢٠٠٧،مطابع الجهاز المركزي للإحصاء، بغداد،٢٠٠٧،جدول(١/٥)، ص١٤

٢. جمهمرية العراق ،وزارة التخطيط،الجهاز المركزي للاحصاء، دائرة الاحصاء في محافظة ديالى ، قسم الاراضي،بيانات غير منشورة.٢٠١٣.

٣. جمهورية العراق، وزارة النقل والمواصلات ، الهيئة العامة للأنواء الجوية العراقية والرصد الزلزالي، قسم المناخ، بيانات غير منشورة ،للمدة ١٩٨٠-٢٠١٢.

٤. نايف سعيد نايف جعاطة، تطور شبكة المنظومة الحضرية في محافظة ديالى(١٩٧٧ــ١٩٩٧)، رسالة ماجستير ،كلية التربية ،ابن رشد، جامعة بغداد،غير منشورة،٢٠٠٦.ص١٧-٢١

٥. رقية مرشد حميد العنبكي، (محافظة ديالى، دراسة جيوبولتيكية)، رسالة ماجستير، غير منشورة،مقدمة الى كلية التربية، جامعة ديالى ،٢٠٠٢.، ص٢٩.

٦. جمهمرية العراق ،وزارة التخطيط،الجهاز المركزي للاحصاء، دائرة الاحصاء في محافظة ديالى ، قسم الاراضي،بيانات غير منشورة .٢٠١٣.

7. Games. G. Cruickshank , soil Geography ,New ton Abboti David and Chorles ,1974 . p32.

٨. جمهورية العراق وزارة البلديات والاشغال العامة ،المديرية العامة للتخطيط العمراني،الخطة الهيكلية لمحافظة ديالى ،الثروة النفطيةوالغازية في محافظة ديالى،تقرير المرحلة الثالثة المعدل ،بيانات غير منشورة.ص١١.

٩. مقداد علي حسين واخرون، علوم المياه، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠٠٠، ص٩٦٠ .

١٠. وفيق حسين الخشاب واخرون، الموارد المائية في العراق، مطبعة جامعة بغداد ، ١٩٨٣،ص٩١.

١١. مديرية ري ديالى، كراس معلومات ري ديالى، بيانات غير منشورة.٢٠١٣.

١٢. بشار هاشم كتوان احمد، جيمرفولوجية منطقة سد حمرين بأستخدام تقنيات الاستشعار عن بعد وGIS ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة تكريت ،٢٠٠٨ م، ص٨١ .

١٣. وزارة الموارد المائية العراقية،الهيئة العامة للسدود والخزانات، شعبة السدود الصغيرة،٢٠٠٤،ص٨-٢٥
١٤. مهدي محمد علي الصحاف، وفيق حسين الخشاب، باقر احمد كاشف الغطاء، علم الهيدرولوجي، بغداد، مطابع جامعة الموصل، ١٩٨٣، ص٢٣١ .
١٥. هيئة استثمارمحافظة ديالى ،القسم الاقتصادي والفني ،شعبة التخطيط والدراسات ،بيانات غير منشورة ، ٢٠٠٩
١٦. هيئة استثمارمحافظة ديالى ،القسم الاقتصادي والفني ،شعبة التخطيط والدراسات ،بيانات غير منشورة ، ٢٠١٠.
١٧. هيئة استثمارمحافظة ديالى ،القسم الاقتصادي والفني ،شعبة التخطيط والدراسات ،بيانات غير منشورة ، ٢٠١١.
١٨. هيئة استثمارمحافظة ديالى ،القسم الاقتصادي والفني ،شعبة التخطيط والدراسات ،بيانات غير منشورة ، ٢٠١٢.
١٩. مقابلة مع كادر شعبة التخطيط والدراسات في القسم الاقتصادي والفني التابع لهيئة استثمار محافظة ديالى بتاريخ ، ١٣/ ٥ / ٢٠١٤

المصادر

- بشار هاشم كتوان احمد، جيمرفولوجية منطقة سد حمرين بأستخدام تقنيات الاستشعار عن بعد وGIS ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة تكريت ،٢٠٠٨ م.
- جمهمرية العراق ،وزارة التخطيط،الجهاز المركزي للاحصاء، دائرة الاحصاء في محافظة ديالى ، قسم الاراضي،بيانات غير منشورة.٢٠١٣
- جمهورية العراق ،وزارة الموارد المائية ،الهيئة العامة للمساحة ، شعبة انتاج الخرائط. ،بيانات غير منشورة ٢٠١٣
- جمهورية العراق ،وزارة الموارد المائية مديرية ري ديالى، كراس معلومات ري ديالى،بيانات غير منشورة.٢٠١٣
- جمهورية العراق وزارة البلديات والاشغال العامة ،المديرية العامة للتخطيط العمراني،الخطة الهيكلية لمحافظة ديالى ،الثروة النفطيةوالغازية في محافظة ديالى،تقرير المرحلة الثالثة المعدل،بيانات غير منشورة.٢٠١٤

- جمهورية العراق، وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية لعام ٢٠٠٧.
- جمهورية العراق،وزارة التخطيط،الجهاز المركزي للاحصاء،قسم احصاءات السكان والقوى العاملة،بيانات غير منشورة.٢٠١٣
- جمهورية العراق، وزارة النقل والمواصلات ، الهيئة العامة للأنواء الجوية العراقية والرصد الزلزالي، قسم المناخ، بيانات غيرمنشورة ،للمدة ١٩٨٠-٢٠١٢
- رقية مرشد حميد العنبكي، (محافظة ديالى، دراسة جيوبولتيكية)، رسالة ماجستير، غير منشورة،مقدمة الى كلية التربية، جامعة ديالى ،٢٠٠٢.
- مقداد علي حسين واخرون، علوم المياه، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠٠٠.
- مهدي محمد علي الصحاف، وفيق حسين الخشاب، باقر احمد كاشف الغطاء، علم الهيدرولوجي، بغداد، مطابع جامعة الموصل، ١٩٨٣.
- نايف سعيد نايف جعاطة، تطور شبكة المنظومة الحضرية في محافظة ديالى(١٩٧٧ـ١٩٩٧)، رسالة ماجستير ،غير منشورة،٢٠٠٦
- هيئة استثمارمحافظة ديالى ،القسم الاقتصادي والفني ،شعبة التخطيط والدراسات ،بيانات غير منشورة ، ٢٠٠٩-٢٠١٣
- وزارة الموارد المائية العراقية،الهيئة العامة للسدود والخزانات، شعبة السدود الصغيرة،٢٠٠٤.
- وفيق حسين الخشاب واخرون، الموارد المائية في العراق، مطبعة جامعة بغداد ، ١٩٨٣.
- Games. G. Cruickshank , soil Geography ,New ton Abboti David and Chorles ,1974 .